اثر الأزمة على التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية

اعداد الطالب: اشراف الدكتور :

احمد السبع معتز نعيم

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد

الملخص

تناول البحث دراسة اثر الحرب على الدور التنموي للتمويل المصرفي في القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السوريةخلال الفترة من 2000 ولغاية 2018، والذي يعتبر أحد أهم القطاعات التي تسهم في رفد الاقتصاد الوطني بالموارد الاقتصاديةحيث تم استخدام سلسلة زمنية تعبر عن الاقراض خلال الفترة المدروسة وتم استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية للوقوف على اثر الحرب على سورية على تمويل القطاع الزراعي . وقد توصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

1- الفروق في التمويل للقطاع الزراعي العام غير دالة احصائيا ولا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على القطاع الزراعي العام.

2- الفروق في التمويل للقطاع الزراعي المشترك دالة احصائيا ويوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على التمويل للقطاع الزراعي المشترك.

3- الفروق في التمويل للقطاع الزراعي الخاص غير دالة احصائيا ولا يوجد

أثر ذو دلالة احصائية للازمة على إقراض المصرف الزراعي للقطاع الزراعي الخاص.

الكلمات المفتاحية: الانتاج الزراعي، التمويل الزراعي، المشاريع الزراعية.

The impact of the crisis on bank financing for the agricultural sector in the Syrian Arab Republic

Student Preparation: Doctor Supervision:

Ahmed Alsabea Moataz Naim

Damascus University – Faculty of Economics – Department of Economics

ABSTRACT

The research deals with studying of the impact of the war on developmental role of bank financing in the agricultural sector in Syrian Arab Republic during the period from 2000 to 2018, which is considered as one of the most important sectors that contribute to supplying the national economy with economic resources, as a time series that expresses lending during the studied period, also used a group of Statistical tests to determine the impact of the war on Syrian financing the agricultural sector. And it reached a set of results, the most important of which are:

1 –The differences in financing for the public agricultural sector are not statistically significant, and there is no statistically significant impact of the crisis on the public agricultural sector.

2 –The differences in financing for the joint agricultural sector are statistically significant and there is a statistically significant effect of the crisis on financing for the joint agricultural sector.

3 –The differences in financing for the private agricultural sector are not statistically significant, and there is no statistically significant effect of the crisis on the Agricultural Bank's lending to

the private agricultural sector.

Key words: agricultural production, agricultural financing, agricultural projects

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي تسهم في رفد الاقتصاد الوطني بالموارد الاقتصادية وقد استهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية المتعاقبة تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتوسع في التصنيع الزراعي والغذائي بربط الإنتاج الزراعي بالإنتاج الصناعي وتصدير السلع المصنعة من أجل تحقيق قيمة مضافة أعلى إضافة إلى تحقيق الأهداف العامة الأخرى التي من شأنها تحسين نوعية المنتجات الزراعية بهدف تصديرها مثل استخدام التقانات الحيوية وتقليل المواد الكيماوية المستخدمة بالزراعة وتطوير الزراعة العضوية .

مشكلة البحث:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم الدعائم لأي اقتصاد، وكذلك الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية، إلا أن هذا القطاع يعاني من مشاكل جمة أهمها، قلة الدخل المتولد عنه، والذي يؤدي الى ضعف الادخار وبالتالي قلة القدرة على التمويل الذاتي لأي مشروع زراعي، وهنا تكمن المشكلة في دراسة واقع التمويل الزراعي في سورية، ومعرفة الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي السوري في تمويل وتنمية القطاع الزراعي.

أهمية البحث:

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحيوية والهامة، كونه يناقش أهمية القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية، والذي يعتبر حجر الأساس في أي عملية تنموية، والمدخل الأساسي للعمليات الاقتصادية بالمجمل، إضافة لذلك فإن البحث يناقش الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي العام والخاص في تمويل وتنمية المشاريع الزراعية ,وأثر هذا التمويل وكفايته في ظل غياب أو ضعف القدرة على التمويل الذاتي لهذه المشاريع , خاصة في الفترة المنصرمة التي مرت بها سوريا بحرب طاحنة قضت على أغلب الموارد , وجمدت معظم الأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط الزراعي في كثير من المناطق.

أهداف البحث:

انطلاقا من الأهمية التي يضطلع بها القطاع الزراعي في سوريا من جهة تحقيق الامن الغذائي المحلي، و رفع الصادرات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وغيرها...

فإن هذا البحث يهدف إلى:

1-التعرف على واقع القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية.

2-معرفة التسهيلات والإعانات التي تمنحها الحكومة السورية للمشاريع الزراعية, ودورها في تنمية هذا القطاع.

3-التعرف على اثر الحرب في سورية على تمويل القطاع الزراعي في سورية.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية موضوع البحث وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها و للإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي للإلمام بالأطر النظرية المتعلقة بالموضوع إضافة إلى مجموعة من الأدوات الإحصائية في جمع وتصحيح البيانات واستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة spss

فرضيات البحث:

سيناقش البحث الفرضية التالية:

لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على القطاع الزراعي العام.

لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على القطاع الزراعي المشترك.

لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على القطاع الزراعي الخاص.

حدود البحث:

الحدود المكانية :الجمهورية العربية السورية – الحدود الزمانية 2018-2000.

الدراسات السابقة:

1- سعيدة بدريان ,كريمة بكادي,و فتحية زيدان,بعنوان ,القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وكالة المنيعة"
قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
خلصت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية الزراعية يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة والتي تشمل المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث أن القروض ساهمت في كمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وكما للقروض دورا هاما في تطوير الزراعة وتنمية القطاع الزراعي بصفة عامة، حيث نلاحظ في بنك الفلاحة والتنمية بوكالة المنيعة ولاية غرداية سنتي: 2007-2012 أن إيرادات القطاع الزراعي شهدت نموا وتطورا ملحوظا وذلك راجع إلى تسهيل منح القروض الزراعية التي نشطت القطاع الزراعي مما ادى الى زيادة البنك من هذا القطاع.
2- علي محمود عيسى، بعنوان "القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والزراعية" قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2014.
اهتم الباحث بدراسة الدور الذي تلعبه القروض الزراعية في عملية التنمية الاقتصادية، واعتمدت الدراسة محافظة الحسكة نموذجا، ووصلت الى مجموعة من النتائج منها: أن الاقتصاد السوري متنوع زراعي وصناعي تتوفر المقومات الكافية والبيئة المناسبة الا ان الزراعة تعاني من عديد من المشاكل تتمثل في قلة المياه والتصحر وغيرها، يعتبر المصرف الزراعي الجهة الوحيدة التي تقوم بتسليف القطاع الزراعي والمزارعين، ويعتبر المصرف الزراعي الذراع المالي للحكومة التي تنفذ من خلالها سياستها المالية الزراعية، تساهم القروض الزراعية في دعم البنية التحتية للزراعة والتقليل من الاثار السلبية للمناخ والظروف الاقتصادية غير المناسبة.

3- Muhammad Hakimi Mohd Shafiai, &, Mohammed Rizki Moi, " Fitting Islamic Financial Contracts in Developing Agricultural Land", GJAT | JUNE 2015 | VOL 5 ISSUE 1 | 43, www.gjat.my

تدرس الورقة كيفية تمويل المشاريع الزراعية بالاعتماد على مبادئ التمويل الاسلامي، وترى أن عقود المزارعة من الخطط الناجعة في التمويل الزراعي بالاعتماد على المصارف الاسلامية.

4- Bahrija Kačar, Jasmina Curić, Selma Ikić, " ISLAMIC BANKS AND FINANCE AND THE POSSIBILITY OF AGRICULTURAL INVESTMENTS IN THE REPUBLIC OF SERBIA" , Economics of Agriculture, UDC, 3/2017

تناقش الدراسة آليات تمويل القطاع الزراعي في صربيا وفق المبادئ الإسلامية، عن طريق تفعيل دور البنوك الإسلامية كونها تتمتع بمزايا نسبية مقارنة بباقي البنوك وتطوير الأعمال، إضافة إلى وجوب التعاون مع عدد متزايد من المؤسسات المالية التي تقوم عملياتها على مبادئ الشريعة الإسلامية.

الإطار النظري:

عمل الاقتصاد السوري في الآونة الأخيرة على تنفيذ برنامج إصلاحي اقتصادي استهدف تسريع رفع معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى معدل نمو يعادل 8% بحلول العام /2015/ وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح مؤسسات القطاع العام وتطوير تنافسيّتها وتحديثها وزيادة مساهمة القطاع الخاص في بناء الاقتصاد، وذلك لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية في النهاية وتلبية متطلبات النمو السكاني المتزايد ومنها خفض معدلات البطالة الحالية والمقدرة عام /2009/ بحوالي 8.4% وزيادة التنوع الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتشجيع الصادرات وترشيد الإنفاق الإداري وتحسين بيئة الاستثمار أيضاً (بيبلي وآخرون، 2012).

تعتبر التجارة مكوناً هاماً جداً لميزان المدفوعات وقد سعت الحكومة السورية مؤخراً لتحرير تجارتها ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وذلك عن طريق تحديث أنظمتها وبنية

تشريعاتها حيث أصبح للقطاع الخاص دور أكبر من خلال مشاركتها في الإعداد لبعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الثنائية مع عدد من البلدان كتركيا، إيران، فنزويلا...الخ.

تميزت التجارة الزراعية السورية بنشاط ملحوظ كما تظهره المؤشرات الإحصائية، بالرغم من زيادة تنافسية السلع الزراعية السورية إلّا أن مساهمتها في الصادرات الكلية انخفضت وظلت زيادة الواردات أسرع من الصادرات ويعزّى ذلك إلى الانفتاح الذي سمح باستيراد منتجات كانت محظورة في السابق إضافة إلى وجود معوقات أمام الصادرات السورية في بعض البلدان المستهدفة وبالتالي أصبح الميزان التجاري الزراعي سالباً في هذه الفترة الأخيرة، هذا ما دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لدعم التصدير من خلال تحسين نوعية المنتج والترويج له ودعم المحاصيل ذات الأهمية، وتتصف الصادرات الزراعية السورية بأنها شديدة التركيز ينحصر معظمها في عدد قليل من السلع وبالتالي يتوجب عدم الانصراف عن تصدير سلع أخرى من الممكن أن تحقق تنافسية أكبر في السوق الأجنبية (بيبلي وآخرون، 2012).

وقد عملت سورية على إجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تساعد على اتخاذ خطوات لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسعت كذلك لزيادة عدد الشركاء التجاريين بالإضافة لتبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير من خلال التسهيلات التي تم إنجازها.

وتساهم الزراعة في التطور الاقتصادي بأربع طرق رئيسية (كوفارو، 2003):

1. يعتمد نمو القطاعات غير الزراعية بشكلٍ كبير على الزراعة المحلية وما تقدمه من منتجات غذائية ومواد أولية تستخدم في تصنيع العديد من المنتجات كالأقمشة (المساهمة في الإنتاج).
2. يشكل الأشخاص المشتغلون بالزراعة جزءاً هاماً من السوق المحلي للمنتجات الصناعية بسبب الاتجاه الكبير نحو الزراعة خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي (المساهمة في السوق).

3. تعتبر الزراعة مصدراً لرأس المال والعمل بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية لأن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تتناقص مع ازدياد النمو الاقتصادي (المساهمة بعوامل الإنتاج).

4. تساهم الزراعة المحلية في ميزان المدفوعات إما من خلال زيادة قيمة الصادرات أو من خلال التوسع في إنتاج بدائل محلية عن المستوردات الزراعية .

الزراعة في الاقتصاد السوري قبل الأزمة عام :2011

يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد السوري حيث بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع للفترة 2010 – 1970 حوالي3.9% مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي% 23 ؛ وللقطاع علاقات اقتصادية متشابكة مع بقية القطاعات مثل الصناعة والإنشاء والتعمير والطاقة. لكن مساهمة القطاع كانت متقلبة نتيجة تأثره الكبير بالظروف المناخية.

تراجعت الأهمية النسبية للزراعة حيث كان الناتج الزراعي يشكل 32% من إجمالي الناتج في السبعينات بينما أصبح يشكل 22.4% في العقد الأول من الألفية الجديدة. كما تراجعت حصة القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين من حوالي 50% عام 1970 إلى حوالي 14% فقط عام 2010.

لقد أثر تباين إنتاج القطاع الزراعي في توزع السكان جغرافياً حيث يظهر الاتجاه للهجرة من الريف إلى الحضر والتي ارتفعت من 30%من السكان عام 1970 إلى 43% من السكان عام 2010. وتبين المؤشرات التنموية أن المناطق الأغنى من حيث الإنتاج الزراعي خاصةً المنطقتين الشرقية والشمالية هي الأقل تطوراً من ناحية طرق ووسائل الإنتاج الزراعي الحديثة.

انعكس أثر التخلف والضعف في حداثة البحث الزراعي العلمي على مستويات الفقر للعاملين في الزراعة الذين يحصلون على ثاني أدنى أجور في الاقتصاد والذي يجعل 45%منهم يعيشون في حالة فقر شديد إذا اعتمدوا على أجرهم من العمل في الزراعة.

أي أن معظم العاملين في الزراعة وخاصة النساء يعانون من الفقر نتيجة مستويات الأجور المنخفضة.

تدهور الناتج المحلي الزراعي في سوريا بناءً على تقديرات مرتبطة بكميات الإنتاج إلى النصف مقارنة بالعام2010 ، وتراجع كل من الناتج النباتي والحيواني بنسب متقاربة 42% و 45%على التوالي (المحاميد وآخرون، 2011).

حقق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة نسبياً، بحسب البيانات المتوفرة منذ عام1970 ، فقد بلغ وسطي عدل النمو السنوي للفترة 2010 – 1970 حوالي 5.6 %، ووسطي معدل النمو السنوي للسكان للفترة نفسها حوالي3% ، أي إن حصة الفرد نمت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي2.6% . وللقطاع الزراعي دور حيوي في الاقتصاد السوري، إذ بلغ وسطي معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي للفترة نفسها حوالي 3.9% ، مع مساهمة في النمو الكلي بلغت حوالي23% . مما يعكس التحول الهيكلي التقليدي في الاقتصاديات النامية، إذ تتسارع معدلات النمو في القطاعات الصناعية والخدمية بوتيرة أسرع من قطاع الزراعة، الذي تحده ظروف الأرض والبيئة، فلا ينمو بالسرعة نفسها. فقد تراجعت حصة القطاع من 33%من الناتج في السبعينات إلى حوالي 22% في العقد الأول من الألفية الجديدة، ليصل إلى17% في العام 2010 (الفاو، 2016).

الزراعة في الاقتصاد السوري بعد الأزمة عام :2011

يعتبر قطاع الزراعة أحد المقومات الأساسية للاقتصاد في سوريا، وقد زادت أهميته خلال النزاع نظراً لدوره في توفير الأمن الغذائي والحفاظ على الحد الأدنى من الشروط المعيشية لكثرة من الأسر السورية، التي تشارك بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في الأنشطة الزراعية. إلا أن هذا القطاع شهد تدهوراً هائلًا مع استمرار النزاع المسلح الذي أّثر سلباً في الإنتاج الزراعي من خلال تدمير نظم الري ونهب أدواته، وصعوبة الوصول إلى الأراضي في العديد من المناطق، وعدم توفّر مستلزمات الإنتاج، ولا سيما الأسمدة والبذور والوقود، والنقل الآمن للمنتجات الزراعية إلى الأسواق، وعدم توفر القوى العاملة (المحاميد وآخرون، 2011).

أدى النزاع إلى تدمير هائل ومتفاوت لمقومات الإنتاج البشرية والمؤسسية والمادية والبيئية، فمن ناحية لقوة البشرية قتل مئات الآلاف وجرح الملايين وتعرض حوالي نصف السكان للتهجير القسري، وتراجعت العمالة الزراعية إلى حوالي النصف بين 2010 و 2018 وخسر القطاع الكثير من الكوادر المؤهلة (قطنا، 2018).

من الناحية المؤسسية تشكلت عدة منظومات حددت السياسات الزراعية بحسب القوى المسيطرة عسكرياً خلال النزاع، واشتركت "الأنظمة الزراعية" المختلفة في محورية النزاع، وتحويل الموارد الزراعية والغذائية لصالح تفوق القوى المسيطرة، واستباحة الحق في الحماية والغذاء والملكية، واستهدف كل طرف تدمير مقومات الأمن الغذائي"للآخر" وتخصيص الموارد بما فيها الموارد الغذائية للداعمين.

أدى النزاع لتدمير كبير في الثروة المادية الزراعية بما فيها الموارد الطبيعية والبنية التحتية والتجهيزات والمعدات والثروة الحيوانية من خلال الاستهداف المباشر بالقصف والنهب والتخريب أو غير المباشر من خلال التعديات على الأراضي والغابات أو ندرة مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها كالطاقة والأسمدة والأعلاف.

أما بالنسبة للقوى العاملة الكلية والزراعية فقد بلغ عدد السكان المتواجدين على الأراضي السورية في عام 2018 حسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات نحو 19.4 مليون نسمة، وقد ساهمت الظروف المعيشية السيئة والأعمال العسكرية في المناطق الساخنة في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية، التي تعتبر مناطق زراعية، في ازدياد نسبة النزوح واللجوء خلال سنوات النزاع مما أثر في القوة العاملة في قطاع الزراعة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019).

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الهامة، التي تمتص اليد العاملة، ويعتبر القطن من أكبر المحاصيل امتصاصاً لليد العاملة، إذ يحتاج إلى ضعف ما يحتاج إليه محصول القمح مثلًا، وينطبق الأمر على التبغ والشوندر السكري اللذين يحتاجان إلى عدد كبير من اليد العاملة)مايك ويستليك،2001). بلغت نسبة العاملين في الزراعة 14.4% من مجمل القوى العاملة في 2010 وقد تراجعت هذه النسبة عن الفترات السابقة نظراً لظروف

الجفاف من جهة وللسياسات الاقتصادية التي همشت القطاعات الإنتاجية بما فيها الزراعة لصالح توسع القطاعات الخدمية (المحاميد وآخرون، 2011).

إذ انخفض إجمالي العمالة خلال الأزمة بشكلٍ حاد حيث انخفض معدل الاستخدام من 39% في العام 2010إلى 20.9% في العام2017 ، ووصل معدل البطالة إلى 52.7% في العام2017 ، وتمثل ذلك بخسارة2 مليون فرصة عمل حتى نهاية عام 2017 (قطنا، 2018).

أما في قطاع الزراعة فقد تراجعت العمالة الزراعية من 724 ألف عام 2010 إلى حوالي 200 ألف عام 2014 ثم ارتفعت تدريجياً لتصل في عام 2018 إلى حوالي نصف عدد المشتغلين في القطاع للعام 2010. وتراجعت أعداد المشتغلات في القطاع حوالي 40% في 2018 مقارنةً بعام 2010، وحافظت نسبة المشتغلات في قطاع الزراعة إلى إجمالي المشتغلين في القطاع في حدود 20% للفترة 2010– 2018، كما تدهورت القوة الشرائية للأجور نتيجة معدلات التضخم العالية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر حتى بين العاملين. إذ تضاعفت الأسعار بين عامي 2010 و 2018ثماني مرات وازدادت أسعار الغذاء بنسب أكبر من بقية السلع .((المركز السوري لبحوث السياسات، 2019).

لقد انخفض الناتج المحلي الزراعي في سوريا بناء على تقديرات مرتبطة بكميات الإنتاج بحوالي50% أي أصبح النصف مقارنة بالعام 2010 ، وتراجع كل من الناتج النباتي والحيواني بنسب متقاربة49% إلى 51%على التوالي. وتفاوت أداء القطاع الزراعي خلال سنوات الأزمة، فقد تحسن الإنتاج الزراعي في العام 2011 نتيجة الموسم المطري الجيد وعدم اندلاع العمليات العسكرية. أما السنوات اللاحقة فقد شهدت تراجعاً مطَّردًا للقطاع الزراعي، ماعدا سنة2015 ، إذ شهدت سورية ظروفاً مناخية جيدة لعبت دورًا هاماً في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية. وأشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي عام 2015 حقق نمواً سنوياً إيجابياً للمرة الأولى منذ عام2011 ، بنسبة 7.5% مقارنةً بناتج القطاع في عام .2014 ويعزى هذا النمو بشكلٍ كامل إلى تحسّن الإنتاج النباتي، بينما تراجع الإنتاج الحيواني خلال عام 2015 (الفاو،

2016). واستمر التراجع في الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2017. – 2016وبالرغم من تراجع حدة القتال في 2018 إلا أن الإنتاج الزراعي شهد تدهوراً وخاصةً في المحاصيل غير المروية التي تعتمد على الأمطار نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة.

بالرغم من تراجع الإنتاج الزراعي الكبير إلا أنه تراجع بأقل من بقية القطاعات، مما زاد في أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت حصة الزراعة من الناتج من 17% عام 2010 إلى حوالي 31% في العام 2017. وشكل القطاع شبكة حماية للكثير من السوريين لتأمين الغذاء والحد الأدنى من الدخل حيث وفر فرصاً للعمل ومصادراً للغذاء وسط ظروف النزاع المأساوية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019).

فقد زادت أهمية القطاع الزراعي خلال الأزمة نظراً لدوره في توفير الأمن الغذائي الأسري وعلى مستوى المناطق المحلية والحفاظ على الحد الأدنى من الشروط المعيشية للسكان فيها، وقد استمر العمل الزراعي لتوفر عوامل الإنتاج المتمثلة بالأرض والمياه والموارد البشرية وتوفر الثروة الحيوانية والمروج والمراعي الطبيعية بنسبة 44% من مساحة سورية، حيث استطاع ما لا يقل عن 60% من المزارعين الاستمرار بزراعة أراضيهم والحفاظ على حوالي 60% من الثروة الحيوانية وعلى 65% من الطاقة الإنتاجية لتربية الدواجن، وقد قاموا بتعديل أساليب الاستثمار الزراعي بحيث تم التحول نحو التوسع بزراعة المحاصيل الشتوية البعل بدلاً من الزراعات المروية بعد التخريب الذي طال مصادر الري المختلفة من الآبار وتجهيزاتها وشبكات الري الحكومية محطات الضخ ووسائل الري وصعوبة توفير الطاقة من الكهرباء والمازوت لتشغيل المضخات ومحركات الري؛ ولقد قامت الحكومة برفع الأسعار الرسمية لمادة المازوت بهدف تخفيض نسبة الدعم على الطاقة، ولمواكبة الأسعار العالمية والحد من التهريب إلى دول الجوار، إلا أن عدم كفاية المادة في السوق ووجود صعوبات في نقلها من موانئ الاستيراد إلى مناطق الاستهلاك في المحافظات أدى إلى تضاعف سعرها في السوق السوداء نتيجة الاحتكار والفساد، كما تم استبدال بعض المساحات المزروعة بالخضار الشتوية "الحساسة للنقل والتخزين ولا يتم تسويقها إلا طازجة لقابليتها للتلف" بزراعة المحاصيل الشتوية الجيدة

القابلة للتخزين، إضافةً إلى استبدال بعض المساحات المزروعة بمحصول القمح بزراعة محصول الشعير العلفي الذي يستخدم كأعلاف لتغذية الثروة الحيوانية، كما انتشرت زراعة محاصيل التوابل في الأراضي الخصبة التي كانت مخصصة لزراعة محصول القمح نتيجة ارتفاع الطلب عليها من التجار لتصديرها إلى دول الجوار عبر المعابر غير النظامية، كما توجه المزارعون نحو العودة لزراعة الحيازات الصغيرة الواقعة حول القرى والمدن والحدائق المنزلية لتوفير حاجة السكان من الغذاء على المستوى المحلي التخلص من التحديات التي تواجه نقل المنتجات إلى مناطق أخرى وتلافي مخاطر النقل وتكاليفه وخاصةً في المناطق التي تشهد أعمالاً عسكرية أو لا يتوفر فيها الأمن والأمان على الطرقات (قطنا، 2018).

لقد اختلفت آليات عمل القطاع الزراعي بين منطقة وأخرى من البلاد وفقاً للظروف الأمنية القواعد الموضوعة من الجهات المسيطرة على المناطق بعد أ ساد في سورية مناطق نفوذ خاصة بفصيل أو جهة أو جيش، وقد عاني من استطاع الاستمرار بالزراعية من: تحديات توفير مستلزمات الإنتاج من حيث الكمية، والنوع، والأسعار، والمواصفات، ومواعيد تأمينها وتوفيرها، ومن تسويق منتجاته حيث تراجعت الكميات المسوقة إلى المؤسسات الحكومية من القمح والقطن والشوندر وتراجعت الكميات المسوقة إلى أسواق الجملة المركزية الواقعة في مراكز المحافظات وتم التحول بتسويقها إلى الأسواق الجديدة التي تم إحداثها على مستوى المناطق الإدارية التي تتوفر فيها كثافة سكانية عالية لتسويق المنتجات الزراعية واضطرار المزارعين في كثير من الأحيان القبول بالشروط المجحفة الموضوعة من قبل من يدير هذه المناطق (قطنا، 2018).

الإطار العملي: يعتبر القطاع الزراعي القطاع الاكبر في الاقتصاد السوري، حيث يمكن القول بأن الصفة الغالبة على الاقتصاد السوري هي صفة الاقتصاد الزراعي ومن هنا تأتي أهمية تحليل مصادر تمويل هذا القطاع وكفايتها في القيام بتنمية إنتاج هذا القطاع ، بالإضافة إلى ضرورة الوقوف على أثر الأزمة التي تمر بها البلاد على انتاج هذا القطاع وهو ما سنناقشة في ما يللي:

الجدول (1): تمويل القطاع الزراعي وقيمة الانتاج الزراعي في الفترة من عام 2000 لغاية 2018 (الارقام بملايين الليرات السورية)

Year	تمويل القطاع الزراعي	معدل النمو التمويل الزراعي	الإنتاج الزراعي	معدل النمو الانتاج الزراعي
2000	5462	–	337098	–
2001	6280.3	14.98%	356854	5.86%
2002	7275.9	15.85%	377933	5.91%
2003	7811.9	7.37%	404388	7.00%
2004	8603.4	10.13%	428651	6.00%
2005	9388.4	9.13%	456514	6.50%
2006	11495	22.44%	496687	8.80%
2007	11698	1.76%	533442	7.40%
2008	15165	29.64%	562248	5.40%
2009	86462	470.13%	580240	3.20%
2010	54074	–37.46%	607511	4.70%
2011	23886	–55.83%	631811	4.00%
2012	21950	−8.11%	625493	−1.00%
2013	8961.7	–59.17%	469120	−25.00%
2014	5089	–	422208	−10.00%

		43.21%		
−5.00%	401097	60.74%	8180.2	2015
1.00%	405108	135.85 %	19293	2016
2.40%	414831	5.28%	20312	2017
4.50%	433499	5.01%	21329	2018

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو تمويل القطاع الزراعي حقق نسبا موجبة متفاوتة تراوحت بين 4% و 7% خلال الفترة الممتدة بين عام 2000 و 2009، ويمكن القول بأن تمويل القطاع الزراعي قد حدث له طفرة في عام 2009 حيث ارتفع بنسبة 470% بالمقارنة مع العام السابق في عام 2010 في حين حقق تمويل القطاع الزراعي نموا سالبا للمرة الاولى في الفترة المدروسة، ويعتبر عامي 2013 و 2014 الاعوام الاكثر سوءا في في تمويل القطاع الزراعي حيث انخفض التمويل الزراعي ب 59.17% و 43.21% أما في عام 2015 فقد حقق التمويل الزراعي ارتفاعا بنسبة 60.74% بالمقارنة مع العام السابق. في عام 2016 نما التمويل الزراعي بمعدلات نمو ايجابية حيث بلغ النمو في عام 2016 135.85% 5.28% في عام 2017، 5.1% في عام 2018. مع عودة مساحات واسعة من الاراضي الزراعي لسيطرة الدولة السورية وامكانية زراعتها من جديد.

كما نلاحظ أن معدل نمو الانتاج الزراعي حقق نسبا موجبة تراوحت بين 4% و 7% خلال الفترة الممتدة بين عام 2000 و 2011، في عام 2011 نما الانتاج الزراعي نموا سالبا للمرة الاولى في الفترة المدروسة، ويعتبر عامي 2013 و 2014 الاعوام الاكثر سوءا في الانتاج الزراعي حيث انخفض الانتاج الزراعي ب25% و10% أما في عام 2015 فقد انخفض الانتاج الزراعي بنسبة 5% بالمقارنة مع العام السابق. ابتداء من عام 2016 بدأ الإنتاج الزراعي بتحقيق معدلات نمو ايجابية حيث بلغ النمو في عام

2016 1% و2.4% في عام 2017، و4.5% في عام 2018. ان هذا التفاوت في الإنتاج الزراعي والتمويل الزراعي خاصة في الفترة بعد الأزمة يدفعنا لتحليل استقرارية الإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2018.

أثر الازمة على الاقراض للقطاع الزراعي العام:

لبيان فيما اذا كان الاقراض للقطاع الزراعي العام قد تأثر بالأزمة التي تمر بها سورية قمنا بمقارنة القيم ما قبل الازمة من عام 2000 ولغاية عام 2011 من جهة مع قيم التمويل خلال الفترة من 2012 ولغاية 2018 وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار فرق التقييم بالدولار الاميركي حيث تم تثقيل قيم التمويل بسعر صرف الدولار الاميركي خلال الفترة المدروسة.

الجدول Report (2):

pub

الازمة	N	Mean	Std. Deviation
قبل الازمة	11	8922.9091	20029.90839
بعد الازمة	8	14605.0000	6465.73836
Total	19	11315.3684	15730.62935

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج spss-25

من الجدول (2) نلاحظ أن متوسط التمويل للقطاع الزراعي العام بلغ 8922.91 مليون ليرة سورية بانحراف معياري 20029.91 مليون ليرة سورية، بينما بلغ متوسط التمويل للقطاع الزراعي العام خلال الفترة بعد الازمة ما قيمته 14605.000 مليون ليرة سورية بانحراف معياري 6465.738 مليون ليرة سورية، ولبيان فيما اذا كانت هذه الفروق دالة احصائيا قمنا باختبار ANOVA المبين في الجدول التالي:

الجدول(3) ANOVA Table							
			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
pub * الازمة	Between Groups	(Combined)	149535885.500	1	149535885.500	.591	.453
	Within Groups		430461 2709.000	17	253212512.300		
	Total		445414 8594.000	18			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج spss-25

من الجدول (3) نلاحظ ان قيمة SIG تساوي 0.453 وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي فالفروق في التمويل للقطاع الزراعي العام غير دالة احصائيا ولا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على القطاع الزراعي العام.

أثر الازمة على الاقراض للقطاع الزراعي المشترك:

لبيان فيما اذا كان التباين في الاقراض للقطاع الزراعي المشترك له علاقة بالأزمة التي تمر بها سورية قمنا بمقارنة القيم ما قبل الازمة من عام 2000 ولغاية عام 2011 من جهة مع قيم التمويل خلال الفترة من 2012 ولغاية 2018 وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار فرق التقييم بالدولار الاميركي حيث تم تثقيل قيم التمويل بسعر صرف الدولار الاميركي خلال الفترة المدروسة.

Reportالجدول (4):

cop			
الازمة	N	Mean	Std. Deviation
قبل الازمة	11	3884.0909	1763.76469
بعد الازمة	8	451.2500	634.42342
Total	19	2438.6842	2217.43689

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج spss-25

من الجدول (4) نلاحظ أن متوسط التمويل للقطاع الزراعي المشترك بلغ 3884.09 مليون ليرة سورية بانحراف معياري 1763.76 مليون ليرة سورية، بينما بلغ متوسط التمويل للقطاع الزراعي المشترك خلال الفترة بعد الازمة ما قيمته 451.25 مليون ليرة سورية بانحراف معياري 634.423 مليون ليرة سورية، ولبيان فيما اذا كانت هذه الفروق دالة احصائيا قمنا باختبار ANOVA المبين في الجدول التالي:

الجدول (5): ANOVA Table

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
cop * الازمة	Between Groups	(Combined)	54580363.700	1	54580363.700	27.350	.000
	Within Groups		33926110.410	17	1995653.553		
	Total		88506474	18			

		74.110				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج spss-25

من الجدول (5) نلاحظ ان قيمة SIG تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي فالفروق في التمويل للقطاع الزراعي المشترك دالة احصائيا ويوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على التمويل للقطاع الزراعي المشترك.

أثر الازمة على الاقراض للقطاع الزراعي الخاص:

لبيان فيما اذا كان هناك تباين في الاقراض للقطاع الزراعي الخاص له علاقة بالأزمة التي تمر بها سورية قمنا بمقارنة القيم ما قبل الازمة من عام 2000 ولغاية عام 2011 من جهة مع قيم التمويل خلال الفترة من 2012 ولغاية 2018 وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار فرق التقييم بالدولار الاميركي حيث تم تثقيل قيم التمويل بسعر صرف الدولار الاميركي خلال الفترة المدروسة.

) Report6 :(الجدول			
private			
الازمة	N	Mean	Std. Deviation
قبل الازمة	11	5019.1818	3083.05867
بعد الازمة	8	4072.5000	5885.26278
Total	19	4620.5789	4356.71630

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج spss-25

من الجدول (6) نلاحظ أن متوسط التمويل للقطاع الزراعي الخاص بلغ 5019.1818 مليون ليرة سورية بانحراف معياري 3083.058 مليون ليرة سورية قبل الازمة، بينما بلغ متوسط التمويل للقطاع الزراعي الخاص خلال الفترة بعد الازمة ما قيمته 4072.5 مليون ليرة سورية بانحراف معياري 5885.2627 مليون ليرة سورية، ولبيان فيما اذا كانت هذه الفروق دالة احصائيا قمنا باختبار ANOVA المبين في الجدول التالي:

الجدول(7): ANOVA Table

			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
private *الازمة	Between Groups	(Combined)	4150850.995	1	4150850.995	.209	.653
	Within Groups		337506733.600	17	19853337.270		
	Total		341657584.600	18			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج spss-25

من الجدول (7) نلاحظ ان قيمة SIG تساوي 0.653 وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي فالفروق في التمويل للقطاع الزراعي الخاص غير دالة احصائيا ولا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على إقراض المصرف الزراعي للقطاع الزراعي الخاص.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- الفروق في التمويل للقطاع الزراعي العام غير دالة احصائيا ولا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على القطاع الزراعي العام.

2- الفروق في التمويل للقطاع الزراعي المشترك دالة احصائيا ويوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على التمويل للقطاع الزراعي المشترك.

3- الفروق في التمويل للقطاع الزراعي الخاص غير دالة احصائيا ولا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للازمة على إقراض المصرف الزراعي للقطاع الزراعي الخاص.

4- يعتبر عامي 2013 و 2014 الاعوام الاكثر سوءا في في تمويل القطاع الزراعي حيث انخفض التمويل الزراعي ب 59.17% و 43.21% أما في عام 2015 فقد حقق التمويل الزراعي ارتفاعا بنسبة 60.74% بالمقارنة مع العام السابق. في عام 2016 حقق التمويل الزراعي معدلات نمو ايجابية حيث بلغ النمو في عام 2016 135.85% 5.28% في عام 2017، 5.1% في عام 2018. مع عودة مساحات واسعة من الاراضي الزراعي لسيطرة الدولة السورية وامكانية زراعتها من جديد.

5- معدل نمو الانتاج الزراعي حقق نسبا موجبة تراوحت بين 4% و 7% خلال الفترة الممتدة بين عام 2000 و 2011،.

6- في عام 2011 حقق الانتاج الزراعي نموا سالبا للمرة الاولى في الفترة المدروسة، ويعتبر عامي 2013 و 2014 الاعوام الاكثر سوءا في الانتاج الزراعي حيث انخفض الانتاج الزراعي ب25% و10% أما في عام 2015 فقد حقق الانتاج الزراعي انخفاضا بنسبة 5% بالمقارنة مع العام السابق.

7- ابتداء من عام 2016 بدأ الإنتاج الزراعي بتحقيق معدلات نمو ايجابية حيث بلغ النمو في عام 2016 1% و2.4% في عام 2017، و4.5% في عام 2018.

توصيات:

1- إعادة تفعيل القروض المقدمة للقطاع الزراعي من المؤسسات المصرفية العامة، وخاصة قروض المشاريع الزراعية ذات الإنتاجية العالية، بغض النظر عن ارتفاع قيمة القروض المطلوبة، مع تقديم تسهيلات من حيث المدة ومعدلات الفائدة.

2- تشجيع القطاع المصرفي الخاص والمشترك على تفعيل الإقراض التنموي للقطاع الزراعي بشروط ميسرة، لما لذلك من أثر على نمو الإنتاج الزراعي المحلي.

3- إعادة جدولة القروض المقدمة من المصرف الزراعي خلال الفترات السابقة بما يسمح بتقديم قروض جديدة والتركيز على تقديم القروض لأصحاب المشاريع الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن بما يساهم في نمو الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل.

4- اعتماد سياسات الإقراض طويل الأجل لقطاع الزراعي مع تقديم تسهيلات نسبية بما يتوافق مع الحاجة الاستراتيجية بتنمية القطاع الزراعي المحلي خاصة خلال فترة إعادة الإعمار، الأمر الذي يساعد على إعادة بناء ما توقف من زراعات.

5- توجيه الإقراض بشكل جغرافي بما يسهم في تنمية الزراعات المناسبة حسب القطاعات الجغرافية وبساعد المزارعين على تنمية المحاصيل الاستراتيجية.

المراجع العربية

1- قطنا، حسان. (2018، كانون الأول). الأمن الغذائي. ورقة عمل بحثية نقاشية بمقر جمعية العلوم الاقتصادية السورية: سورية: دمشق. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (2009). تقرير التجارة الزراعية السورية. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية. المركز السوري لبحوث السياسات. (2019). الأمن الغذائي والنزاع في سورية. سورية: دمشق.

2- بيبلي، محمود؛ سليمان، عامر؛ فرفور، سومر. (2012). دراسة تأثير انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3- عيسى، علي. (2014). القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سورية. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.

المراجع الأجنبية

1. Rose, Peter & Hudgins, Sylvia. (2005). **Bank management and financial Services**. (6th ed.). U.S.A: Library of congress Cataloging In Publication Data.
2. Wild, John, Subramanyam, k.r, &Halsey, Robert. (2007). **Financial statement analysis.** (9th ed.). New York: McGraw-Hill /Irwin.
3. Thomas, L,& Loyd, B. (2006). **Banking and financial markets**. South Western: Thomson Corporation.
4. Rose, Peter, &Hudgins, Sylvia. (2008). **Bank management& Financial Services**. (7th ed.). McGraw-Hill/ Irwin.
5. Barry, Peter & Robinson, Lindon. (2001). **Agricultural finance: Credit, credit constraints, and consequences.** Handbook of Agricultural Economics. V.1. P.513-571.